نحو تقسيم إدارى متناغم

د. حمدى هاشم

لا شك أن التقسيم الإدارى للحيز المكانى لأى دولة يدعمه الفكر التنموى والسياسات الحكومية المتكاملة بهدف تعظيم الاستخدام الأمثل لمساحة البلاد الكلية.

وتوظيف العلاقات المكانية وإثراء مختلف البيئات الجغرافية من أجل صحة المكان ورفاهية السكان، فهو الأداة العضوية الفاعلة للتخطيط الشامل على المستويين المحلى والقومي، وعلى قدر التكامل بين التقسيم الإدارى والمقومات الاقتصادية والاجتماعية فى المكان تأتى نتائج التنمية البشرية.

إذن فتقويم التقسيم الإدارى للدولة يكون بمثابة الدستور للسياسة الإدارية فى المساحة الإقليمية والمحلية التى تشغلها بموجب أحكامه المترتبة على النسبية المكانية، وتلبية سقف الاحتياجات البشرية للسكان مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والمنظومات البيئية من التدهور، فيظل التقسيم الإدارى الشاهد على التكامل والتنافر المكانى والحاكم بين العائد والفاقد الاقتصادى ومن ثم المسئول بجدارة عن الموقف البشرى بين الغنى والفقر التنموي.

وكانت مصر عبارة عن ست عشرة مديرية حتى نهاية الحملة الفرنسية (١٨٠١م)، ثم فى عهد محمد على باشا من ثمانى مديريات ذات مساحة متساوية (١٨٣٤م)، وتألفت فى عهد الملك فؤاد (١٩٣٦م) من خمس محافظات (القاهرة، الإسكندرية ودمياط، بور سعيد، الإسماعيلية، السويس)، وست مديريات فى الوجه البحرى (البحيرة، الغربية، الدقهلية، الشرقية، المنوفية والقليوبية)، وسبع آخريات بالوجه القبلى (الجيزة، الفيوم، بنى سويف، المنيا، جرجا، قنا، وأسوان)، ثم أضيفت الفؤادية (كفر الشيخ لاحقا) فصلاً من نطاق مديرية الغربية. وذلك على أساس تمكين السلطة المركزية من فرض سيطرتها ونفوذها السياسى على البلاد وتسهيل جمع الجباية والمتأخرات.

كان من نتائج التقسيم الإدارى الحالى (٢٧ محافظة) دخول المحافظات المصرية مرحلة الغيبوبة الإكلينيكية من فرط التفاوت بين التوزيع المكانى للسكان والموارد الاقتصادية المتاحة، علاوة على غياب الأخذ بالتحليل الرباعى لبيان مظاهر القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات التى تعترض التنمية بمجالاتها المختلفة. وقد دق الجغرافيون ناقوسا مبكرا للخطر. منذ عام ١٩٣٤م. بأن العلاقة بين السكان والموارد سوف تمثل مشكلة حادة إذا لم يتم التوصل لحل المشكلة السكانية لمصر، والنتيجة تكدس إقليم الوادى والدلتا بالسكان وعزوفهم عن الخروج إلى الصحراء.

إذن فلابد من البحث عن تقسيم إدارى جديد لا يكرس السيطرة الأمنية والسياسية دون غيرهما، ويطلق صلاحيات الحكم المحلى باتجاه الانتشار السكانى خارج النطاق العمرانى القديم مع الأخذ بالأبعاد الأمنية والاجتماعية والتشريعية والحقوقية والبيئية والسياسية. ومن أهمها لهذا التقسيم، البعد الاستراتيجى البيئى بمعاييره البيئية والايكولوجية والاجتماعية والثقافية المتوافقة مع خطتى التنمية المحلية والإقليمية ويساعد على تطوير عوامل الجذب للسياحة البيئية والترفيهية والصحية.

وبمراجعة خصائص الأقاليم البيئية، يظل إقليم شبه جزيرة سيناء الإقليم المصرى الأكثر تفرداً حسب نتائج الجغرافيا البيئية، أى يعد الإقليم المعيارى الذى تقسم مصر بحساب مساحته إلى عدد (١٦) إقليماً بيئيا توافقيا من حيث الخصائص البيئية والفرص الاقتصادية المتاحة. وذلك يتطابق فى العدد مع تقسيم مصر قبل مرحلة حكم الأسرة العلوية، ويحد من التشوهات فى الكثافة السكانية ويدعم عدالة التوزيع فى الموارد البيئية، حيث يصلح هذا التقسيم الاقتصادى البيئى لإدارة التنمية الشاملة فى البلاد على المستوين التخطيطى والإدارى.